



بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي اللجنة العليا للمسؤولية الاجتماعية



بالتعاون مع مركز المجذوب للاستشارات الاقتصادية والمالية

المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية

في الفترة (١٢-١٣ مارس) ٢٠١٤م

قاعة الصداقة - الخرطوم

ورقة بعنوان:

المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة
استكمال البناء المؤسسي والتنظيمي

إعداد وتقديم :

حنان محمد عبدالكريم عباس
مستشار المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

بسم الله الرحمن الرحيم

تشهد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة اليوم في السودان خطوات ايجابية من ناحية المفاهيم والتطبيقات. من اهم الجوانب بداية فهم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الأوسع والاشمل بأنها ليس صدقة ولا رد الجميل ولا برستيجاً. ولم يعد تقييم مؤسسات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب. وقد أصبح دور القطاع الخاص محورياً في عملية التنمية. وقد بداء القطاع الخاص يدرك أنه غير معزول عن المجتمع، وتنبه إلى ضرورة توسيع نشاطاته لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة للتنمية المستدامة من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة. كما انه مدرك الي ان دورة الاجتماعي المطلوب اكبر من المعونات والصدقات الممنوحة حالياً.

المسؤولية الاجتماعية هي وليد لمتطلبات التنمية المستدامة والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة بهدف إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية وهذا المفهوم يقوم على الاستثمار في الموارد البشرية وخلق فرص عمل وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة جنباً إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتعزيز التنمية المستدامة .

علية فاننا نري انه يجب علينا في السودان الاستفادة من تجارب الاخرين واتباع المراحل العلمية العالمية لتشكيل جهاز المسؤولية الاجتماعية للشركات:

المرحلة الأولى: تكوين فريق عمل لاعتماد المعايير السودانية من الاربعة فئات الدولية (البيئة / حقوق الإنسان وحقوق العمال / الشفافية و المحاسبة و مكافحة الفساد / مصالح المجتمع السوداني) استنادا الي:

•المبادئ العشر التي أقرتها الأمم المتحدة .

•و المقترحات التي يجب ان تضعها الجهات التالية :

○ القطاع الخاص المسؤول .

○ الشؤون الاجتماعية .

○ العلوم والتقانة والبحث العلمي.

○ العمل .

○ البيئة .

○ حقوق الإنسان .

- هيئة الأسواق المالية .
- وزارة الصناعة والتجارة .
- الغرف التجارية.
- البنك المركزي .
- هيئة المواصفات والمقاييس.
- اتحاد اصحاب العمل.
- الاعلام.

المرحلة الثانية : وضع إطار لقياس معايير المسؤولية الاجتماعية ووضع أوزان لها .

المرحلة الثالثة : رفعها للجهات المسؤولة لاعتمادها .

المرحلة الرابعة : الاسراع في تأسيس جهاز للمسؤولية الاجتماعية للشركات كآلية للتنسيق بين جميع الجهات ولتتبع لرئاسة الجمهورية.

وحتى الاعلان عن المعايير للشركات نتطلع لتحقيق تعاون متوازن بين الاطراف الثلاث الدولة والقطاع الخاص والمجتمع ولنتجاوز المشاركة الاجتماعية العشوائية، لكي تأخذ شكل منظم بأهداف واضحة واستراتيجية معلنة تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة .

خلال وضع المعايير السودانية علينا العرص على اصطحاب :

- القوانين والإجراءات السودانية .
- رؤية السودان الوطنية .
- الاستراتيجية الوطنية .
- التعايش الديني و العادات والتقاليد السودانية .

والهدف من هذه المعايير أن تكون قائمة و ملهمة للشركات و الجهات الحكومية للاقتداء بها

لتحقيق تنمية مستدامة و نمو مستمر للأعمال مع الأخذ بالاعتبار مصالح المجتمع.

التشريعات الدولية للمسؤولية الاجتماعية :

تأخذ تشريعات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات من تشريعات القانون الدولي العام.

- الجزء الأول القانون الدولي للبيئة والتنمية المستدامة
- الجزء الثاني قوانين حقوق الإنسان الدولية: المتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

• الجزء الثالث القانون الدولي الصناعي والتجاري.

بالإضافة إلى وجود عدد من تشريعات المسؤولية الاجتماعية للشركات خاص بقوانين الاستثمار. أما بالنسبة للمنظمات الدولية المعنية بهذه المسألة فتشترك عدة منظمات ومبادرات تابعة للأمم المتحدة لكن يجب أن ننوه عن المصطلح القانوني والمقصود بالتشريعات والقوانين هنا بأنه ليس لها صيغة قانونية إلزامية بل عمدت المنظمات إلى ما يسمى "القانون الناعم" "Soft Law" ويقتضي على عدم إلزامية هذه القوانين إلا إذا تم اعتمادها من قبل الدول أو من قبل الشركات.

بالنسبة للمؤسسات الدولية التي لها علاقة بتكوين القوانين و المعايير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات هي **على سبيل الذكر لا الحصر :**

- الأمم المتحدة: مبادرة الميثاق العالمي "Global Compact"
- المنظمة الدولية للتجارة "WTO"
- المنظمة الدولية للعمل "International labor organization"
- المنظمة الدولية للمعايير "ISO"
- المنظمة الدولية للتعاون الدولي و التنمية "OECD"
- المبادرة الدولية للتقارير "Global Reporting Initiative - GRI"

ولكل منظمة دور خاص تقوم به في سبيل إعداد برامج خاصة لدعم و نشر تلك المبادئ أو محاولة تقنين تلك التشريعات عبر المنظمات الدولية ثم التوقيع من قبل الحكومات أو دعوة الشركات بشكل مباشر إلى تبني تلك الأسس الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.

ومن ضمن تلك التشريعات الدولية:

- بروتوكولات معاهدة كيوتو
- القوانين العشرة الخاصة بمبادرة الميثاق العالمي UNGC
- التعليمات المنهجية الخاصة بالشركات الدولية و متعددة الجنسية

ومع ذلك تبقى تلك التشريعات ذات صيغة لا إلزامية وإنما إن صح التعبير قوانين تطوعية لمن أراد الالتزام بها.

وتتنوع طرق تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية و البيئية للشركات فمن الاشتراك في بعض تلك المعايير الدولية إلى خلق نوع جديد من البرامج الداعمة للمجتمع في دعم المؤسسات الصغيرة أو دعم التعليم و التدريب في بعض التخصصات و غيرها.

المطلوب الآن هو الوعي بدور الشركات كوحدة بناء للمجتمع إذا ليست فقط مؤسسات الدولة من عليها العمل على تطوير المجتمع و البيئة بل أيضا تتقاسم شركات القطاع الخاص هذه المسؤولية.

يجب تشجيع الشركات على الالتزام بالمبادئ العشر للميثاق العالمي للأمم المتحدة والتي يجب مراعاتها بشكل يومي عند اتخاذ كافة القرارات ووضع الإستراتيجيات. تشجيع الشركات ليس فقط على الالتزام بتلك المعايير، وإنما أيضاً محاولة الامتناع عن عقد صفقات تجارية مع الشركات التي لا تحترم كل أو بعض تلك المعايير. تقسم المبادئ العشر للاتفاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات الى المجموعات التالية :

حقوق الإنسان

المبدأ ١: يتعين على المؤسسات التجارية دعم وحماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا واحترامها
المبدأ ٢: يتعين عليها التأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات حقوق الإنسان .
العمل

المبدأ ٣: يتعين على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساواة الجماعية.

المبدأ ٤: يتعين القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الإجباري

المبدأ ٥: يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمالة الاطفال

المبدأ ٦: يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن

البيئة

المبدأ ٧: يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترازي إزاء التحديات البيئية

المبدأ ٨: يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة

المبدأ ٩: يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيا تغيير الضارة بالبيئة ونشرها

مكافحة الفساد

المبدأ ١٠: يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة

من حيث الاهتمام العالي نحو المسؤولية الاجتماعية:

- ففي بريطانيا ألزم قانون الشركات لعام (٢٠٠٦م) الشركات بالإبلاغ عن المسائل الاجتماعية و البيئية .
- تشجع الأمم المتحدة مسؤولية الشركات الاجتماعية من خلال مجموعة في نيويورك تدعى الميثاق العالمي .
- العديد من الجامعات العالمية تضيف إلى برامجها الأكاديمية مقررات دراسية في مجال المسؤولية الاجتماعية .

لابد للقطاع الخاص ان يعلم ان السياسة السليمة للمسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة لها مردودها المباشر فهي:

- معياراً أساسياً في أداء الشركات، وفي تقدير مدى نجاحها واستدامة نشاطها
- تعني عدم الاضرار ببيئية هذا المجتمع وموارده الاقتصادية
- يسهم في تحسين سمعة الشركة
- زيادة مبيعاتها ورفع نسب أرباحها
- تحقق الميزة التنافسية المستدامة للشركة
- يؤدي الى تحقيق ولاء والتزام أكبر من جانب أصحاب المصالح الداخليين من موظفين وغيرهم
- تولد معدلات توليد عمالة ماهرة تفوق الشركات الأخرى
- تستقطب أكفأ العناصر البشرية وخفض تكاليف التوظيف والتدريب، زيادة في الالتزام الوظيفي، وبناء علاقات قوية مع كل المتعاملين معها
- ضمان مشاركة وتنمية المجتمع
- تعطي الأولوية لاستخدام العمالة الحلية
- تحترم حقوق المجتمع،
- تحترم حقوق الإنسان
- تحترم حقوق المستهلك
- إخلاص العملاء
- عند الاهتمام بالمعايير والمواصفات البيئية فإن ذلك يعزز فرصتها في النفاذ لأسواق الدولية التي تشترط مواصفات بيئية معينة في المنتجات التي تقوم باستيرادها وتصديرها
- تستفيد معنوياً من خلال الحصول على جوائز تشجيعية من قبل الجهات الحكومية والأهلية والعالمية

- تساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركة أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي .
- تحسن إدارة المخاطر الاجتماعية
- تحقق معدلات نمو عالية

باختصار شديد هناك دراسا تقامت بها جامعة هارفرد اثبتت وبشكل واضح انا لشركات والمؤسسات المطبقة فعليا للمسؤولية الاجتماعية نمت بمقدار اربعة اضعاف.نحن نعرف تماما العناصر الأساسية التي يؤخذ بمؤشراتها في الحكم على اقتصاد أي بلد. وهي تتحصر في: إجمالي المصروفات العامة والدخل، عدد العاملين والبطالة ومستوى دخل الفرد، الإنتاجية والنشاطات في مجال الأعمال والتجارة، الأسعار، مستوى العملة، واستقرار السوق، الدعم من الحكومات، والإحصائيات العالمية. وكلنا يعلم أن قطاع المال والأعمال بالإضافة إلى أداء الشركات والمؤسسات وتعاملها مع جميع الأطراف جانب لا يستهان به ويلعب دورا أساسيا في اقتصاد أي بلد . فإذا رجعنا إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية نجد أنها تشجع أي منشأة على اتباع سياسات وتطبيق استراتيجيات عادلة وغير مضره بكل طرف من هذه الأطراف. فعندما تقوم الشركات والمؤسسات باتباع سياسات مع موظفيها تؤدي إلى نموهم ماديا وتطور قدراتهم، وبالتالي تزيد من إنتاجهم فهذا يعكس إيجابا على الاقتصاد . وعندما تنتهج الشركات والمؤسسات سياسة تحافظ على حقوق مساهميها وتتمى استثماراتهم فهذا ينمي الاقتصاد . وايضا عندما تحرص الشركات والمؤسسات في تبني مشاريع مستدامة لها أهداف اجتماعية بالإضافة لكونها مربحة، خاصة مشاريع

تؤدي إلى حلو لجذرية يحتاج إليها المجتمع بدلاً من إعطاء تبرعات لاتؤدي إلى حل بل تبقى الحال على ما هو عليه. فهذا أيضا يؤدي إلى اقتصاد قوي ينمو باستمرار .

السؤال هنا اذ كانت هذه فوائدها فلماذا هناك شركات والمؤسسات غير مهتمة بهذا المبدأ؟

اعتقد انا لسبب فيعدم الحماس نقبل الشركات و المؤسسات في الاقبال المرجو منهم على تبين حقيقي للمسؤولية الاجتماعية، هو اعتقادهم اننا نتحدث عن التبرعات والاسهامات الخيرية،ومشاريع غير ربحية، وهي ليست بذلك، فتطبيق المسؤولية الاجتماعية وتضمينها في الاستراتيجيات ليست عبئا وانما هي طريقة تفكير جديدة في الاستثمار والتجارة وجني الارباح والطريقة الجديدة هي ان تفكر الشركات والمؤسسات في مشاريع تنموية، وتوفير منتجات اوخدمات غير مضره بالصحة او البيئة من بداية تصنيعها وحتى استهلاكها من قبل العميل ومن ثما عادة الاستفادة منها بشكل آخر، التفكير الجديد هو في اتباع سياسة ربح – ربح (Win-Win) مع الموردين والمصادر الخارجية التي تستعين بها الشركة، بالإضافة الى نقطة هامة وهي أخذ الاعتبار في تطوير وتحفيز الكوادر التابعة للشركة والرقى بهم

للاستفادة منهم بقدر اكبر من خلال برامج تكسبه مهارات جديدة ولكي يكون فرداً قادراً ذو إنتاجية عالية .

واقع المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في السودان بين النظرية والتطبيق :

المسؤولية الاجتماعية ترتبط بحرية الاقتصاد وتساهم في قوته ونموه. في البلدان المتقدم بالفكر الإداري والتنظيمي والخدمات الاجتماعية قطعت الشركات و المؤسسات اشواطاً طويلة مثل اليابان ودولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة و أوروبا و الدول التي ترى فيها المسؤولية الاجتماعية مساهمة في التنمية الوطنية. لكن في معظم الدول العربية والافريقية بما في ذلك السودان دور القطاع الخاص ضعيف في المسؤولية الاجتماعية لانفتار اغلب القائمين على امر المؤسسات والشركات الربحية للوعى الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية وعدم تفعيل انظمة و قوانين تلزم هذه الشركات بالمساهمة في التنمية الوطنية كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية. كما انه لا يوجد مشاريع علمية واجتماعية مثال المحافظة على البيئة بتدوير المخلفات و الاجتهاد في توفير الطاقة و الاهتمام بالعلوم والبحث العلمي وجميع جوانب التعليم والتدريب و الثقافة والخدمات الاجتماعية والبيئة الوطنية.

المسؤولية الاجتماعية في المقام الأول هي ثقافة مجتمع، والواقع يقول: إن هذه الثقافة كانت غائبة إلى حد كبير برغم وجود قيم التكافل التي يتمتع بها مجتمعنا السوداني، وترسيخ تلك القيم فيه، في شكل جهود فردية، أما المسؤولية الاجتماعية بمفهومها العميق الشامل، كجانب اقتصادي فلم تكن حاضرة إلى وقت قريب.

دارت من قبل حوارات عن المسؤولية الاجتماعية في جلسات منتديات كثيرة في الخرطوم، أثبت عدم وعي كثير من قطاع الأعمال بالمفهوم الحقيقي لقيم المسؤولية الاجتماعية حيث اعتقد فقط ٤ % من الحضور ان هذه الخدمة قد تؤثر على نشاطهم، بينما يشك ٢٥ % في ذلك.....

للمقارنة دعنا نستعرض نتائج دراسة من جامعة هارفرد:

٧٠ % يرون ان المسؤولية الاجتماعية لها دور هام جدا في الأعوام القادمة،

٤٦ % يشجعون فكرة ان تكون المسؤولية الاجتماعية جزءاً من معايير تقييم الشركات والمؤسسات،

هذه النتائج تدل على أن الشركات و المؤسسات العالمية تأخذ المسؤولية الاجتماعية منحى جدياً فيجمع ما تقوم به من أعمال، وحيث ان السودان علي وشك الانضمام الى منظمة التجارة العالمية فمن المهم ان تدرك الشركات و المؤسسات المحلية اهمية البدء فيأخذ هذا الموضوع مأخذ الجد لسبب بسيط هو ان انفتاح التجارة المحلية الى العالم سينتج عنه منافسة مع الشركات و المؤسسات العالمية التي تأخذ

مبدأ المسؤولية الاجتماعية من ضمن استراتيجيتها وحقت بذلك معايير عالمية. ومن المتوقع ان تفرض على الجميع في زمن ليس ببعيد.

ومن هذا المنطلق نرى ضرورة تنسيق برامج الاستدامة للشركات في إطار واحد يجعلها أكثر فعالية. هذه النقطة هامة للغاية فالتنسيق والعمل المشترك وتوحيد الجهود في إطار رؤية شاملة سيؤمن الاستغلال الأمثل لموارد الشركات والمؤسسات سواء كانت المادية أو البشرية مما يجعل نتائج هذه الجهود تتضاعف ومردوده عظيم الأثر والفائدة، وإذا ما وصلنا حتى إلى تنسيق جزئي بين الشركات ومؤسسات النفع العام وقطاعات التنمية الوطنية بالدولة فهذا يسهم في التنمية بشكل كبير.

ويجب أن نشير هنا إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع العام والحكومة في مساعدة الشركات على القيام بدورها في برامج الاستدامة بما يقدمه من تسهيلات ودعم معنوي لهذه الشركات لتشجيعها على إطلاق برامجها الاجتماعية ببسر وسهولة، مثل توفير المعلومات وتنسيق الجهود وجمعها تحت مظلة واحدة وإيجاد التكامل بينها وتشجيع المبادرات المبتكرة ومكافأتها معنوياً، وأيضاً التأكيد على الشركات بضرورة إشراك شباب المجتمع والعاملين بها في مبادراتها وبرامجها للتوعية بأهمية العمل التطوعي، ويبقى الإعلام هو اللاعب الأبرز في توعية المجتمع بالمسؤولية الاجتماعية وتعديل المفاهيم الخاطئة.

ما يميز الخارطة المؤسسية للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة الحالية الآتي:

١. لجنة عليا للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مكونة من ٣٣ عضواً تحت رعاية ودعم السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية الأستاذ/ علي عثمان محمد طه.
٢. شبكة الميثاق العالمي (شبكة السودان تمثل الميثاق العالمي للامم المتحدة UNGC) تحت رعاية ودعم اتحاد اصحاب العمل.
٣. مقترح المجلس الاعلي للمسؤولية الاجتماعية. تحت التكوين برئاسة النائب الاول لرئيس الجمهورية السيد علي عثمان محمد طه وتحت مظلة رئاسة الجمهورية.
٤. وجود السند الدستوري والتشريعي والتاصيلي والثقافي.

مؤسسات داعمة :

١. المجلس الوطني
٢. وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي
٣. اتحاد اصحاب العمل
٤. هيئة المواصفات والمقاييس السودانية
٥. جمعية حماية المستهلك

٦. جمعية حماية البيئة
٧. بعض مؤسسات القطاع الخاص المسؤول علي سبيل المثال لا الحصر شركة دال، شركة سكر كنانة، النيل للبترول، سوداتل....الخ.
٨. اذاعة مسالنور الاقتصادية

لايد من اشراك :

١. مجلس الولايات
٢. وزارة الاستثمار
٣. وزارة البيئة
٤. وزارة العلوم والتقانة
٥. مؤسسات التعليم والبحث العلمي
٦. هيئه المواني البحريه والبريه
٧. الجمارك.

تكامل وعدم تناقض الأدوار :

١. موازنة اضلع مثلث التنمية المستدامة من الحكومة وقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بقيام كلا بدورة علي اكمل وجه. بمعنى الموازنه والتنسيق بين اضلع المثلث.
٢. التكامل والتوافق وعدم التناقض والتضارب بين السياسات الاستراتيجية والتنفيذه في كل المجالات.
٣. تفعيل الحقيق للقوانين والتشريعات.

أمثلة لخطوات القطاع الخاص الاجابيه في مجال المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مع ومحدوديتها:

١. انتاج اول وقود صديق للبيئة بالتعاون بين شركة كنانة وشركة النيل للبترول.
٢. نشر اول تقرير للاستدامة في السودان من شركة دال الغذائية لسنة ٢٠١٢. التقرير اتبع مقاييس عالمية للاستدامة (GRI).
٣. فوز شركة دال الغذائية بالجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية مرتين في دبي.
٤. فوز شركة سيقا بجائزة الاستثمار الاجتماعي Pioneer عن سنة ٢٠١٣.
٥. تنقية مياة زراعة غابات وزارة النفط.

المسؤولية الاجتماعية للشركات والدوافع المشكوك فيها :

بعض النقاد يعتقدون أن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التي تضطلع بها الشركات لتشتيت انتباه الرأي العام عن القضايا البيئية والأخلاقية التي تطرحها عملياتها الأساسية. كما أنهم يقولون ان بعض الشركات تبدأ برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية التي تتمتع بها للاستفادة من خلال رفع سمعتها مع الجمهور أو مع الحكومة أو مع منظمات الامم المتحدة. وكذلك فهي تشير إلى أن الشركات التي توجد فقط لتعظيم الأرباح غير قادرة على النهوض بمصالح المجتمع ككل.

وهناك مصدر آخر للقلق هو عندما تدعي الشركات لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتكون ملتزمة بالتنمية المستدامة، بينما في الوقت نفسه تتخرط في ممارسات تجارية ضارة من استعمال لمواد مسرطنة الرشاوي وفساد المجتمع .

الختام :

وفي الختام لا بد للشركات من دمج القضايا الاجتماعية والبيئية ضمن عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع مالكي حصصها وذلك بشكل طوعي. ولكي تكون المسؤولية الاجتماعية مؤثرة في المجتمع، فهي بحاجة إلى أن تأخذ شكلاً تنظيمياً ومؤسسياً، له أهداف محددة ، وخطط واضحة ، وآليات تنفيذ بدلاً من أن تكون جهوداً عشوائية ومبعثرة ، قد تؤدي إلى الاتكالية ، لهذا يتوجب على الشركات والمؤسسات، تبني برامج عمل علمية محددة ، في مجال المسؤولية الاجتماعية ، يمكن تقييمها وقياس مردودها.